بعثـــة ليبيـــــا
لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

الدورة السابعة والستون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة

السيد \ فتح الله السنوسي الجدي
عضو بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة

أمام

اللجنة السادسة

حول البند (83)
"سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"

نيويورك في 10\10\2012

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،،،

يرحب وفد بلادي بما هو معروض علينا اليوم من تقارير للأمين العام، كما يرحب بما توصل له الإجتماع رفيع المستوى المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في وثيقة ختامية شملت العديد من العناصر الجيدة والتي ندعوا للإلتزام بها وتفعيلها وإتخاذها نهجاً لسيادة القانون على صعيديه الوطني والدولي.

كما يؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان مجموعة الدول الأفريقية وبيان مجموعة عدم الإنحياز وبإختصار فإنني أود أن أعرض عليكم وجهة النظر الوطنية لبلدي حيال الموضوع:--

أولاً: إن ليبيا الجديدة تعلن إلتزامها وتقيدها الكامل بكل قواعد القانون الدولي والإنساني، وتسعى لترسيخ قيم الديمقراطية والحكم الرشيد ضماناً للحقوق وإلتزاماً بالقيم الحقيقية للحرية والعدالة.

ثانياً: إتخذت بلادي جملة من الإجراءات في فترة وجيزة أعقبت سقوط النظام السابق ومن أهمها:--

1. إعادة الشرعية القانونية وذلك بإصدار قانون رقم (28) لسنة 2012 المتعلق بالإجراءات الخاصة بالمرحلة الإنتقالية الذي صاغ إجراءات تحفظية تتناسب مع المرحلة الإنتقالية، ونصَّ على وضع حدٍ للإعتقالات التعسفية، وبإحالة المعتقلين للقضاء خلال مدة لا تتجاوز 60 يوماً.

2. صدر القانون رقم (17) لسنة 2012 بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية، والذي إستجاب لأغلب ضرورات المرحلة الإنتقالية وهي: ترسيخ السلم الإجتماعي - ردع إنتهاكات حقوق الإنسان - بث الطمأنينة في نفوس الناس

وإقناعهم بأن العدالة قائمة وفعّالة ـ تحديد مسؤوليات أجهزة الدولة عن إنتهاكات حقوق الإنسان ـ توثيق الوقائع موضوع العدالة الإنتقالية وحفظها وتسليمها للجهات الوطنية المختصة (حفظ الذاكرة الجماعية) ـ تعويض الضحايا المتضررين (ماديا ومعنويا) ـ تحقيق المصالحات الإجتماعية. كما جعل من إختصاص الهيئة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة تقصي الحقائق حول الإنتهاكات والتوصية بإحالة مرتكبيها إلى القضاء المختص، ودراسة وتحقيق الوقائع ذات الطبيعة الجماعية وأعمال العنف الممنهج أو العشوائي، ومواصلة البحث عن حالات الإختفاء القسري والكشف عن مصير المختفين، وتقديم مقترحات بتفعيل عملية نزع السلاح، وتسريح المقاتلين ودمجهم في المجتمع، وتنمية وإثراء سلوك الحوار، وإرساء مقومات المصالحة والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني...ألخ.

3. أُنشأ المجلس الوطني لحقوق الإنسان والحريات العامة كجهاز مستقل عن الحكومة في ديسمبر 2011 وتمّ تخويله سلطة التحقيق في إنتهاكات حقوق الإنسان وإحالتها إلى السلطات القضائية، إضافة إلى ما هو منصوص عليه في قانون رقم (17) لسنة 2012 بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية من إختصاص هيئة تقصي الحقائق والمصالحة بالتوصية بإحالة من يثبت لديها تورطه في جرائم الحرب وإنتهاكات حقوق الإنسان، وإلى ما نص عليه القانون رقم (28) لسنة 2012 ببعض الإجراءات الخاصة بالمرحلة الإنتقالية الذي أناط بكل الجهات الأمنية والثوار إحالة المعتقلين على القضاء.

4. بخصوص إدماج مناصري النظام السابق في المجتمع وإحتوائهم في مؤسسات الدولة الجديدة فقد صدر القانون رقم (35) بشأن

العفو عن بعض الجرائم، وهو ليس عفواً عاماً بل يختص ببعض الجرائم ولا يشمل بالطبع الجرائم الماسة بإنتهاك حقوق الإنسان التي لا تنقض لا بالعفو ولا بالتقادم وإشترط القانون في جرائم إختلاس الأموال العامة أن يتمّ رد الأموال المختلسة، كما إشترط التصالح مع المجني عليه أو وليه أو عفو ولي الدم في الجرائم الواقعة على الأشخاص، وأن يقوم الجاني بتسليم الأشياء والأسلحة، والأدوات المستعملة في الجريمة، وأن يعلن توبته أمام الهيئة القضائية المختصة.

ومع ذلك تبقى مسألة إعادة الإدماج والإحتواء في الدولة الجديدة أمر غاية في الأهمية والصعوبة ويحتاج إلى تدرج في المعالجة: من تقصٍ للحقائق وتحديد مرتكبي الإنتهاكات ومحاكمتهم محاكمة عادلة، إلى كشف الحقيقة للشعب، وتكريم الضحايا وتعويضهم والإعتراف بمعاناتهم.

5. أما بشأن الضرورة المتعلقة بإعادة الثقة في مؤسسات الدولة فهي الأخرى مهمة صعبة ولعلّ من أهم ما صدر من تشريعات في هذا الشأن هو القانون رقم (26) لسنة 2012 بشأن الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية وتعديلاته، الذي يهدف إلى فحص المؤسسات لمنع مرتكبي إنتهاكات حقوق الإنسان من الإستمرار في شغل مناصب الدولة ومؤسساتها العامة.

السيد الرئيس،،،

لا زالت قضية فلسطين هاجساً لنا جميعاً وهي تحتاج منا موقفاً شجاعاً بتبني خيارات الشعب الفلسطيني ومن هنا فإننا ندعم المطلب الخاص بأن يكون لفلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة كونها البلد الوحيد الذي لا زال شعبه غير متمثل تمثيلاً عادلاً وصحيحاً في منظمتنا هذه.

السيد الرئيس،،،

إن بلادي تسعى جاهدة للنهوض من كبوتها وتتلمس في ذلك الطريق الذي رسمه المجتمع الدولي عبر آلياته وخاصة ما يتعلق بسيادة القانون والعدالة الإنتقالية.

شكرا السيد الرئيس